

الأبعاد الفكرية والإنسانية في نصوص الثورة الجزائرية

بيان أول نوفمبر 1954م – أنموذجا –

الدكتور : خالد عبد الوهاب

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي

Résumé

الملخص

La déclaration du 1er Novembre 1954, est la première étape de la théorisation intellectuelle, et l'organisation politique et institutionnelle de la révolution Algérienne.

Le stade où les militants des mouvements nationaux vont jouer un grand et vital rôle, et abonde dans le contenu et les dimensions d'un grand nombre de principes et de valeurs de libération intellectuelle et humanitaire.

Aussi la présence de la clarté dans le texte de la déclaration, et que la résolution fait explicitement référence à la révolution intellectuelle et idéologique et l'appartenance culturelle de l'Algérie. Le texte a été considéré comme le statut de l'Islam, ou il a eu souvent comme recourt dans les moments critiques et difficiles. Ainsi il utilise l'islam comme une référence pour établir l'Etat national, tel qu'il est utilisé pour exprimer l'identité de la

يعكس نص بيان أول نوفمبر 1954م مرحلة التنظير الفكري، والتنظيم السياسي والمؤسساتي للثورة، تلك المرحلة التي سيلعب فيها نشاط الحركة الوطنية الدور الكبير والحيوي فيها. وبالتالي فهو يزخر في مضامينه وأبعاده بالكثير من المبادئ والقيم الفكرية التحررية والإنسانية، كالبعد الشعبي مثلا، كذلك الأمر بالنسبة للبعد الإسلامي للثورة ومشروع التحرير الوطني وأفاقه، فقد حظي هو الآخر بالحضور القوي، والوضوح التام في نص البيان، وفي ذلك حسم صريح لمرجعية الثورة الفكرية والإيديولوجية، وانتماء الجزائري. ومن ثم فقد اعتبر موقع الإسلام في مكانة الحضر الطبيعي، والحصن الذي يلجأ إليه للاحتماء به في اللحظات الحرجة والصعبة. هكذا استعمل الإسلام بوصفه مرجعية للدولة الوطنية المزمع إنشاؤها، كما وظف للتعبير عن هوية الثورة ومشروع المجتمع وانتماء الجزائر

révolution et de la communauté du projet et l'appartenance culturelle de l'Algérie. D'autres questions contenues dans le texte de la déclaration, son insistance sur l'unité Maghrébine, et son regard vis-à-vis du frontière dans la déclaration était la dimension de solidarité et stratégique pour gagner la bataille de libération, puis la bataille de l'avenir de la civilisation plus tard.

الحضاري . من القضايا الأخرى التي تضمنها نص البيان ، تأكيده على مبدأ الوحدة المغاربية بهذا جاء التعبير عن وحدة المعركة، الانتماء، والمصير. فالنظرة الحدودية في البيان كانت ذات بعد تضامني واستراتيجي لكسب معركة التحرير الآنية، ثم معركة المستقبل الحضارية لاحقا.

مدخل :

يعد بيان أول نوفمبر 1954م من النصوص الأساسية ، لما حمله من أدبيات ومبادئ الحركة الوطنية على اختلاف أطيافها السياسية والثقافية والدينية في ثوب جديد ، يعكس التوجه الجديد لها و الآفاق الفكرية لتسيير الثورة التحريرية ، وإعادة بناء الدولة الوطنية .ولاستثمار نص بيان أول نوفمبر بهدف تحليل أبعاده المختلفة و استنباط ما حملته أدبياته من مبادئ وقيم ، ورصد أفكاره وتحليل مضامينه ، بغية الكشف عن دلالاته الفكرية والسياسية ، مع التركيز أكثر على جانب الإثراء الفكري والإيديولوجي لمحتواه وتصويراته ، لاستخراج ما أمكن من مبادئ وقيم التنظير لمشروع مجتمعي وطني . ولأجل هذا الغرض قسمنا هذا البحث الى أربعة عناصر ، يتناول الأول البعد الوطني وما حمله البيان من قيم وطنية محلية ، بينما يتمحور الثاني حول البعد الإسلامي للبيان وجملة المبادئ والقيم الدينية التي جاء يرافع لها ، أما الثالث فيدور حول البعد الدولي للبيان من خلال تبين القيم والمبادئ

المشاركة بين الشعوب المقهورة بفعل الاستعمار.بينما يتناول البعد الرابع والأخير الجانب الإنساني في نص وثيقة بيان أول نوفمبر 1954 م .

أولا : البعد الوطني

يستعرض بيان أول نوفمبر في ديباجته توضيح أسباب نشره ، ودوافع الانتقال إلى العمل الثوري بغرض تحقيق الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ، كما ينوه البيان بالإنجاز السياسي الذي حققته الحركة الوطنية في نضالها الطويل، وبلوغها المرحلة الأخيرة ممثلة في ضرورة إعلان الثورة والكفاح المسلح، لأن الشعب مهياً لذلك ، وهذا ما يؤكد نص البيان: (...نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتها إلى العمل... التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي...)⁽¹⁾

بعد ذلك يواصل البيان بالتحذير من خطورة الموقف المعادي للثورة، الذي سيستغل الظرف ليقدم التأويل الخاطئ لها، ليستدرج بعض القوى المتحالفة مع المشروع الاستعماري في ترويج أكاذيبه ومزاعمه ضد الثورة ، وفي ذلك يقول البيان : (...ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن تدفعكم فيه الإمبريالية وعملائها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية)⁽²⁾.

بعدها ينتقل البيان إلى التذكير بالظروف المحلية التي أقنعت أصحابه باستصداره، وتوجيهه كنداء للإعلان عن بداية العمل الثوري، وانطلاق الكفاح المسلح : (فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية -بعد مراحل من لكفاح- قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية)⁽³⁾ ، مذكرا بالهدف الثوري لأية حركة ثورية مستعملا مقولة لينين في هذا الشأن: (لقيام ونجاح أية حركة ثورية، لا بد من نظرية ثورية). وقد أقر محررو البيان بأن "النظرية

الثورية" الوطنية قد تحققت ونضجت، والوقت حان لقيام الحركة الثورية المسلحة. أما بخصوص الظروف الإقليمية والدولية حسب رأي الباحث (يوسف قاسمي)⁽⁴⁾ فهي ملائمة ومناسبة للعمل الثوري؛ خاصة وأن ثورتى تونس والمغرب قد قامتوا ولا تزالا مشتعلتين، وضرورة اللحاق بركبهما لتسوية المشكلة المغربية، التي توحدت بشأنها مواقف الجميع لإنجاز وحدة المغرب العربي، وفي ذلك استلهم لمشاريع النضال المشترك، التي بدأت بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947 بين الأحزاب المغربية الرئيسية الثلاث "حزب الشعب الجزائري، الحزب الدستوري التونسي، وحزب الاستقلال المغربي" إلى جانب جمعية العلماء المسلمين . لقد جاء في البيان بهذا الشأن : (إن أحداث المغرب وتونس لها دلالاتها في هذا الصدد، فهي تمثل مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا... إننا منذ مدة طويلة أول الراغبين إلى الوحدة في العمل).⁵

كما أشاد البيان إلى ما حظيت به القضية الجزائرية من تعاطف ومساندة عربية وإسلامية ، ثم الدعم الدبلوماسي الذي ستحظى به . كل تلك المعطيات والظروف الدولية جد مواتية لقيام الثورة ونجاحها حسب نص البيان : (...أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين).⁶

ولذا فالثورة باعتبارها تلك التجربة الميرة مع الاستعمار والتي كانت خلاصتها ونتيجتها ، الاقتناع بضرورة الذهاب إلى الكفاح المسلح إلى جانب الشعوب المغربية ، وباقي شرفاء العالم وأحراره. متخذين من "جبهة التحرير الوطني" كحركة جديدة تجديدية ثورية، إطارا واحدا لهذا الكفاح ، كما أنها ستفتح أحضانها لكل الجزائريين، من كل التيارات والفئات والطبقات

الاجتماعية للانضمام إلى مشروعها التحريري، ولعل هذا ما يؤكد نص البيان: (إن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين... إن المرحلة خطيرة...رأت مجموعة من الشباب المسؤولين والمناضلين الواعين...أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق... لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخوانها المغاربة والتونسيين).⁽⁷⁾

وبشأن انفتاحه على كافة العناصر الوطنية وعموم الشعب الجزائري يرد البيان: (ونتيح الفرصة لجميع الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر).⁽⁸⁾ بهذا الخصوص نلاحظ أن تصوير البيان لازمة الحركة الوطنية كان شاملا ودقيقا، ولعل ذلك ما يعكس مدى وعي وإدراك منطري الثورة التحريرية لواقع الحركة الوطنية، وطبيعة أزمته ودواليها الغارقة في صراعات شخصية سلطوية، كانوا قد بذلوا قصارى جهدهم لإخراجها من حالة الضياع والتيه الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والزعامات.

ومنه قد انطلقوا من واقع الأزمة وتجلياتها، ليوجهوا نداءهم للشعب الجزائري، وقواه الحية السليمة للالتفاف حول الجبهة، تبني خيار "العنف المسلح" كوسيلة وحيدة يقتنع بها العدو الفرنسي، ويفرض منطقته على الأطراف المتصارعة، يقول سليمان الشيخ: (لقد صور لنا بيان أول نوفمبر 1954، "الحالة الهابطة" للحركة الوطنية، وهي تفقد كل شيء وتدخل مرحلة اليأس التام عشية اندلاع الثورة... وهكذا أصبح "العنف الثوري" هو "الأمل الوحيد" لانتزاع الحق وتحقيق النصر ، وهو مقرون بضرورة اجتماعية، وحياتية، ومشروعية وطنية وإنسانية في نظر المستعمر ضمن "كلية منسجمة ولازمة ومبررة" بين الوسيلة والغاية).⁽⁹⁾

بعد توضيح الظروف والعوامل التي أدت إلى استصدار البيان ، وإعلانه للشعب الجزائري ، والرأي العام الفرنسي والدولي، انتقل إلى عرض الخطوط العريضة للبرنامج السياسي الذي تعتزم الثورة التحريرية إنجازه، محددا الهدف العام، والأهداف الداخلية والخارجية بوضوح ودقة ، ولعل هذا ما يوضحه نص البيان: (ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.⁽¹⁰⁾

بهذا يكون البيان قد كشف الهدف الأساسي العام من اندلاع الثورة، وحدده بالاستقلال الوطني .

وعليه فالمطلب قديم-جديد حسب رأي الأستاذ (يوسف قاسمي) والجدة فيه هي في تحديد البيان هذه المرة نوع هذا الاستقلال وإطاره الفكري، والاجتماعي والسياسي إلى جانب وسيلة تحقيقه تلك الجوانب التي كانت ظلت -ربما- غامضة في أدبيات لحركة الوطنية من قبل.¹¹

وقد جاء البيان ليوضحها بعبارة: "بواسطة: إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة، ضمن إطار المبادئ الإسلامية"¹² ؛ وهي عبارة موجزة بليغة تحمل من القيم ، والدلالات، والنظم، والبرامج ، "إقامة الدولة الجزائرية" يعني إجمالا، إلغاء واقع الاحتلال ومنظومته الاستعمارية في الجزائر وإعادة بعث الدولة الجزائرية ذات الامتداد التاريخي والحضاري وصاحبة السيادة الكاملة على الأرض، تلك الدولة التي اغتصبها الاحتلال، وصادر مؤسساتها، وقهر شعبها ردحا من الزمن. وقد سعى الأمير عبد

القادر (1832-1847) إلى بعثها وإعادة تأسيسها بكل مكوناتها، ووضع لبناتها الأساسية، لكن الاحتلال عطل مشروعه الوطني...⁽¹³⁾

كما يذكر يوسف بن خدة أن المؤتمر الثاني لحركة الانتصار «MTLD» أبريل- نيسان 1953 كان قد طرحت فيه فكرة "جمهورية إسلامية"⁽¹⁴⁾، ولكن -حسبه- شخصيات دينية أقنعت مجموعة المؤتمر للتخلي عن الفكرة، حتى لا تستعملها فرنسا ذريعة لشن حملة دعائية إعلامية وسياسية لإثارة الغرب المسيحي ضد الجزائر وتحويل العلاقة إلى "حرب دينية صليبية" وقد استبدلت العبارة كما يلي: "جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية في نطاق المبادئ الإسلامية" وهي نفس العبارة الواردة في الهدف المعلن لبيان أول نوفمبر 1954 تقريبا.

لكن الملاحظ على البيان كما يقول الأستاذ لونيبي رابح⁽¹⁵⁾ -وكما لاحظنا نحن كذلك في النسخة المعتمدة لدينا في الدراسة ؛ وهي النسخة المترجمة للبيان إلى العربية من الأصل الفرنسي الذي كتبت به- ورود مصطلح "ديمقراطية اجتماعية" بدل "ديمقراطية واجتماعية"، أي إسقاط "الواو" بين الكلمتين؟ وهو في اللغة العربية "الواو" الذي يفيد العطف؟ والفارق طبعا بين وواضح بين "الديمقراطية الاجتماعية" و"الديمقراطية والاجتماعية"، ففي الأولى تحديد لنوع الديمقراطية "ذات الصيغة والنمط الاشتراكي اليساري". بينما في الثانية، إطلاق للمعنى، لترك مساحة للاجتهاد في نوع الديمقراطية التي تطلبها الضرورة والمرحلة والظروف، بل إنها "الديمقراطية" التي تتأطر ضمن "المبادئ الإسلامية"، كما جاء في آخر العبارة: أي ألا تتعارض فلسفتها ومنطلقاتها مع القيم الإسلامية: فكرا وممارسة وسلوكا، ولعل إسقاط "الواو" كان مقصودا من المترجمين وليس من باب الصدفة، الذي يؤكد ذلك ما ورد في أرضية الصومام 56م من إسقاط لإطار ومبادئ الدولة؟ حيث نصت في

تعريف الدولة المراد إقامتها بعبارة: (... الدولة الجزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية، واجتماعية...) (16).

كما طال تحريف النص بشكل نهائي في إعداد وثيقة طرابلس 1962، حينما اتخذوا من عنوانها: "الثورة الديمقراطية الشعبية" والمقصود من وراء ذلك كما يقول الأستاذ (لونيس رابح) هو: (... أن الأطراف المحررة لوثيقة طرابلس 1962 "وهي آخر وثيقة أعدت قبل إعلان الاستقلال عبر الاستفتاء الشعبي". سعوا من وراء هذا التحريف لإضفاء الشرعية على الوثيقة الأخيرة تاريخيا وسياسيا.) (17)

كما يؤكد الأستاذ (يوسف قاسمي) أن الاتجاه اليساري الذي اخترق أجهزة الثورة ومؤسساتها مع انعقاد مؤتمر الصومام 1956م وبعده -هو الذي يختفي حتما وراء هذه الفعلة- الجريمة الفكرية والإيديولوجية في حق المشروع الثوري الوطني، وهوية الأمة الجزائرية تأثر بما كان يجري آنذاك في المعسكر الشيوعي من زخم، وولادة لما عرف "بالديمقراطية الشعبية" في وسط وشرق أوروبا تحت رعاية الأممية الشيوعية الثانية "الكومنفرم" سنة 1956، والموجهة من عاصمة الشيوعية العالمية آنذاك : موسكو. من هنا فقط استبعدت في وثائق دولة الاستقلال وأدبياتها السياسية مصطلح "الديمقراطية السياسية، لما يحمله هذا المصطلح من حرية في الفكر والرأي، وتعدد الرأي وإنشاء للأحزاب السياسية، والتعددية النقابية والاجتماعية" (18).

أما ما تعلق بعبارة "ذات السيادة" ففيها من الدلالات والعبر ما تقتضي الوقوف عندها بالتحليل لاستثمار ما حملته من قيم وطنية ، وبالتالي فان لفظ "السيادة" فيه رفض صريح لأشكال الوصاية والتبعية للاحتلال أولا، أي رفض للشكل الفيدرالي الذي كانت النخبة تعزف على وتره سياسيا، كما يشير إشارة صريحة إلى رفض الانخراط في الصراع الدولي آنذاك "الحرب

الباردة" بين المعسكرين الشرقي الشيوعي والغربي الرأسمالي، وسعهما إلى احتواء الحركات التحررية وثورات الشعوب خاصة المعسكر الشرقي لفرض إيديولوجيته ووصايته السياسية عليها .

ثم يعرج البيان الى استعراض الأهداف الداخلية وما تحمله من قيم ، حيث يركز بيان أول نوفمبر على هدفين أساسيين :

الأول: يتمثل في "التطهير السياسي" للحركة الوطنية، بمعنى نقلها من "النهج الإصلاحي" المنحرف والغارق في شتى ألوان الفساد الذاتي والسياسي -باعتبار ذلك سبب تعطل الحركة الوطنية، وتخلفها عن الركب التحرري المغاربي- إلى ميدان الكفاح الوطني المسلح.

الثاني: التعبئة الشاملة لكل الطاقات الحية في الأمة، ومد اليد لكل الجزائريين للانخراط في العمل الثوري المسلح. ثم توجيه كامل الجهد والإمكانات ضد العدو الوحيد، وهو النظام الاستعماري، لأجل تصفيته نهائيا.

لقد كان للتناقضات التي عاشتها أطراف الحركة الوطنية دورا أساسيا في صياغة ميثاق الثورة الجزائرية خاصة منها بيان أول نوفمبر 1954 م ، وشحنها بمفاهيم أيديولوجية منها: الوطنية، القومية، والشعب، والأمة، وكلها مفاهيم حديثة غربية هي نتاج مراحل تاريخية مرت بها أوروبا في العصور الوسطى، وبلورتها صراعات العصر الحديث، ولذا يبدو للعيان أن الذين حرروا أول وثيقة للثورة (بيان أول نوفمبر) كانوا واعين بمدلول هذه المفاهيم وما تحمله من قيم فكرية وإنسانية ، كان لها الأثر البالغ في انتقاء ما ينسجم مع الأصالة والحداثة: ((أيها الشعب الجزائري)) واستخدام كلمة: (الشعب) بدل (الأمة) له علاقة بالإطار الواسع هو الأمة العربية والإسلامية: (إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية ذات السيادة ضمن المبادئ الإسلامية)⁽¹⁹⁾، فالشعب، والدولة، والديمقراطية، والاجتماعية والمبادئ

الإسلامية، كلها مفاهيم كان الاستعمار عمل طيلة وجوده على محوها من ثقافة الشعب، وتشويهها في أذهان الجزائريين، وتجد هذه المفاهيم جذورها في انقسام المجتمع إبان الاستعمار، وفي ضوء الحركة الوطنية وجدت ثلاث طبقات اجتماعية هي: الوسطى (البرجوازية)، والتي كانت تسعى إلى حماية مكاسبها وكان المعبر عنها حركة النواب، والطبقة العاملة (البروليتاريا)، والتي مثلها حزب الشعب، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وطبقة ثالثة شعبية مهمشة، في ضواحي المدن، والقرى، وهي التي كانت عاملا حاسما في المسار الثوري⁽²⁰⁾.

إن مثل هذه المفاهيم تدخل في تكوين الشخصية باعتبار أن الثقافة "علاقة متبادلة، أي تحدد السلوك الاجتماعي لدى الفرد بأسلوب الحياة في المجتمع، كما تحدد أسلوب الحياة بسلوك الفرد"⁽²¹⁾، وهذه المفاهيم وما احتضنته من مبادئ وقيم بلورتها موثائق ونصوص الثورة فيما بعد؛ فقد جاء في برنامج طرابلس: "إننا ننتهي حقا إلى الحضارة الإسلامية التي أثرت في تاريخ البشرية تأثيرا عميقا ومستمر"⁽²²⁾.

يتضح مما سبق أن بيان أول نوفمبر 54م، يعد شهادة على القطيعة الجذرية مع العهد الماضي، على مستوى الأهداف ووسائل العمل وصيغها، من خلال توجيه نقد صريح للحركة الوطنية وأساليبها القديمة في النضال، تلك التي أرهقتها وفرضت عليها سنوات من الجمود والروتين والانحراف السياسي مما جعلها تحرم من السند الجماهيري، وتتجاوزها الأحداث إقليميا وعالميا، لكن ذلك لم يمنع من مد يد العون لكل الفعاليات السياسية الوطنية، كأفراد للمساهمة في إنجاز هذه الأهداف.

ثانيا : البعد الإسلامي

إن الإسلام كمبادئ وقيم لم تكن غائبة عن مسار الحركة الوطنية أيام المقاومات في القرن الـ19م، وفي فترة النضال الثقافي والسياسي الوطني في عهد الحركة الوطنية ، وكان أقوى فصيل حمل تلك المبادئ والقيم ورافع لأجلها ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي حملت شعار: "الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا" ، بل إن النخب بنوعها: الليبرالية والشيوعية، كثيرا ما رفضت "الإدماج" الكلي، وأصررت على الحفاظ على أحوالها الشخصية الإسلامية انتماء وعقيدة، دون أن تتنازل عنها، مقابل قبولها بالاندماج الاجتماعي والسياسي في مجتمع المستوطنين، خاصة في أواخر الثلاثينات وحتى اندلاع الثورة.

ولعل ذلك ما جعل "بيان أول نوفمبر" حسب رأي الأستاذ (يوسف قاسمي) ⁽²³⁾ يؤكد ما كان مؤكدا سابقا في أدبيات الحركة الوطنية بهذا الخصوص، لكن الجديد فيه هو: إزاله الغموض عنه وتحديد وظيفته بدقة بعدما كان "شعارا" يفتقر إلى المفهومية الدقيقة والإجرائية العملية... فـ"البيان" قد حسم ما كان معلقا، وأزال الغموض والالتباس الذي اكتنف المسألة من قبل. فما المقصود إذا "بالمبادئ الإسلامية" التي نص عليها بيان أو نوفمبر 1954؟

يورد الدكتور سعيد عليوان توضيحا في المسألة فيقول ⁽²⁴⁾: (كلمة مبادئ جمع مبدأ وهو الأصل والبداية والابتداء... ومبادئ العلوم في مسائلها الرئيسية وهي قواعد ومعايير تبني عليها قيم الأعمال) ويواصل تعليقه مؤكدا أن "مبادئ الإسلام" هي قواعده الأساسية التي يقوم عليها. وهي أدق وأشمل من كلمة قانون، بذلك فإن بيان أول نوفمبر-تشرين الثاني 1954: (قد قرر أن تكون الثورة الجزائرية، والدولة التي ستقوم على إثر انتصارها متمثلة جميع

قيم الإسلام). فإن صح التفسير فإن "البيان" قد فصل في المرجعية العقيدية، الفكرية، والسلوكية للثور الجزائرية؛ بل وللدولة المستقبلية التي ستقوم على ثمرة لكفاحها.

في المقابل يقف الدكتور(عميراوي حميدة) عند هذه المسألة متسائلا: هل حدد "منظروا" الثورة التحريرية هوية الشعب الجزائري في نداء أول نوفمبر-تشرين الثاني 1954؟ وهل رسموا أبعادها؟ يجيب: (ما نلمسه في هدف الثور التحريرية التي بدأت مشروعها الحضاري ببيان أول نوفمبر 1954م، الذي كان من أولوياته تحرير المجتمع الجزائري من الاستعمار الأوروبي وفرز هويته عن بقية الهويات الاستيطانية... وبتأسيس دولة جزائرية حرة ديمقراطية، قائمة على الإسلام دينا والعربية لغة، وعلى الثقافة العربية وممارستها)⁽²⁵⁾

من جانب آخر فإن تأكيد دور مبادئ وقيم العقيدة الإسلامية ومحوريتها في دفع عجلة الثورة التحريرية من خلال نصوص وأدبيات الثورة خاصة في بيان أول نوفمبر، حيث كانت تلك القيم النبيلة أكثر حضورا وتأثيرا وفعالية ، ولعل ذلك ما جلب انتباه أحد الكتاب بدليل قوله : (... دور العقيدة الإسلامية في تطور الثورة المناهضة للاستعمار، وكذلك دور التقاليد العربية الإسلامية في التطور السياسي والاجتماعي... ومن الناحية التاريخية فإن الإسلام يكون القاعدة الثقافية والاجتماعية للجماهير الشعبية التي ترمز إلى كل نجاح في الحركة الوطنية الثورية في الجزائر...)⁽²⁶⁾.

أما الدكتور(أبو القاسم سعد الله) فيذهب مذهبا مغايرا في تقسيم مستوى حضور القيم الإسلامية، التي عبر عنها البرنامج الثقافي والسياسي للعلماء بامتياز: بالحضور الباهت والضعيف في البيان. وناهيك عن عدم قدرته على التعبير الصريح عن البعد الحضاري للأمة الجزائرية؛ ممثلا خاصة

في مبدئي الإسلام والعروبة يقول: (...يلاحظ بدون شك أن هناك غيابا لمبادئ جمعية العلماء التي رسمتها للجزائر ماضيا ومستقبلا، كما يلاحظ أن البيان لا يجيب على بعض النقاط بوضوح: كالهوية والإسلام والعروبة، وأنه ليس ميثاقا أو عريضة مرجعية ذات فلسفة وتصورات حضارية، وإنما هو وثيقة - سياسية- صحفية كتبت فيما يبدو على عجل وصيغت في عبارات بسيطة وعملية.)⁽²⁷⁾

ما يمكن استنتاجه من خلاصة حول هذه الوثيقة التاريخية "بيان أول نوفمبر 1954" وما تضمنته من أدبيات مفعمة بالقيم الوطنية والدينية والإنسانية ، أنها من حيث الشق الأول من هدفها العام قد حملت الملامح والخطوط العريضة لمشروع مجتمع متكامل، يتأسس ضمن إطار دولة جزائرية وطنية حرة وعادلة وديمقراطية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية ، معبرة بوفاء لعناصر هويتها الحضارية وخصوصياتها القومية، يفتخر مواطنوها بالانتماء إليها وخدمتها وحراسة وجودها ، رافضة لكل ارتباط بالنظام الاستعماري الاستيطاني الظالم الذي عطل حركيتها ودورها التاريخية والحضارية ، طيلة قرن وثلث القرن من الزمن.

أما الشق الثاني من الهدف العام ، فقد أعطى "التزام الشرف" حسب تعبير الأستاذ (يوسف قاسمي) ⁽²⁸⁾ بحماية الأقليات غير المسلمة (مستوطنون من المسيحيين واليهود) في الجزائر، والتي ترغب في العيش في كنف "الدولة الجزائرية" التي حددها "البيان" بعد التحرير والاستقلال. فإن حقوقهم وحياتهم الأساسية مكفولة من حيث كونهم غير جزائريين أو عند قبول "المواطنة الجزائرية" ، حسب رغبتهم، فلن يقع تمييز تجاههم لا في الانتماء الاجتماعي، ولا في العقيدة الدينية ، وهذا ما يؤكد نص البيان : (احترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني)⁽²⁹⁾ ، وبذلك اكتمل الهدف الذي حدده البيان للثورة في:

"دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية، ذات سيادة ضمن إطار المرجعية الإسلامية"، التي تحترم الآخرين وتضمن حرياتهم الاجتماعية والدينية .

لم يكن أمام منظري الثورة الجزائرية خيار آخر سوى رفض الواقع الاستعماري المتخلف الذي يتنافى وطبيعة وجوده مع المواطنة والوطنية، واسترجاع السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة، والعمل على بعث القيم العربية الإسلامية للأمة الجزائرية والتأكيد على هويتها الحضارية.

وعليه فإن اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية كانت بالنسبة للشعب الجزائري التأكيد بكل وضوح على انتماءه الحضاري إلى الحضارة العربية الإسلامية، داعية إلى تصفية الاستعمار وما يحمله من ثقافة دخيلة وتغريبية واسترجاع الهوية الوطنية بجميع مكوناتها ولا سيما فتح المجال الأوسع لتطوير اللغة العربية وانتشارها لتصبح اللغة المهيمنة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية. ولم يكن موضوع الثورة هو تحرير الأرض فحسب ، بل شيء أوسع من ذلك بكثير، وهو إعادة إحياء التراث الثقافي والفكري الذي يشكل المجال الحيوي ومكان ظهور الأمة التي حملت السلاح من أجل تحرير نفسها وإثبات وجودها أمام الآخر.

ثالثا : البعد الدولي

هذا البعد محاولة لمعرفة كيفية انتقال نص البيان إلى وضع خطة تضبط الأهداف الخارجية للكفاح الوطني من خلال ما حمله هذا البعد من مبادئ وقيم بغرض المرافعة للقضية الجزائرية على المستوى الدولي لدى الرأي العام العالمي الرسمي ، الذي تمثله الهيئات والحكومات، والمنظمات الدولية إلى جانب العمل باتجاه الرأي العام المدني والشعبي بجمعياته وصحافته، ورجاله الشرفاء من المفكرين ونشطاء حقوق الإنسان... وغيرهم. كي يسندوا كفاح الشعب الجزائري، ويمكنوا قضيته من التدويل ، أي إعطائها الطابع الدولي مع

المحتل الفرنسي، الذي طالما أصر على اعتبارها قضية داخلية وإمالة اللثام عن جرائمه الأخلاقية في حق الإنسان الجزائري، وتجنيد الضغط الإعلامي والدبلوماسي ضده، للاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها. ثم يدعو البيان "الأمم المتحدة" إلى تفعيل مواد ميثاقها لحقوق الإنسان، المعلنه في جويلية 1948، والمؤكددة حق الشعوب في الحرية وضمأن حقوقها، وتقرير مصيرها بنفسها، وتحميلها مسؤولية التكفل بقضية الشعب الجزائري باعتبارها "قضية حقوق وحریات"، باعتبارها قضية عادلة، ويبدی البیان الاستعداد الكامل للتفاعل الإيجابي بشأن "المشكلة الجزائرية" وبحث حل جذري لها.

أما المسألة الأهم في خانة الأهداف الخارجية للبيان ، فهي دعوة ثانية لتأكيد الإطار الطبيعي للقضية وهو الإطار الوجودي المغربي العربي الإسلامي، وبالتالي الحسم في المسألة ودوائر انتمائها الجغرافي، والتاريخي والحضاري ، وهذا ما يؤكد نص البيان : (...تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي)⁽³⁰⁾. وفي ذلك تأكيد لهدف سابق للاتجاه الاستقلالي في الحركة الوطنية متمثلا في "وحدة المغرب العربي"،

يرى الأستاذ (رابح لونيبي)⁽³¹⁾ أن البيان حدد دوائر الانتماء الثلاث للجزائر وهي: "الدائرة المغربية" ثم "الدائرة العربية" "الدائرة الإسلامية". وبذلك حسم في أبعاد الهوية الجزائرية، وتقديم "الدائرة المغربية" على "الدائرة العربية" في الانتماء والعمل .

مايمكن استخلاصه عند هذا الحد أن "النظرية الوجودية" في بيان أول نوفمبر تمثل كما يقول الأستاذ خرنان مسعود: (وحدة قيمة شاملة، ذات بعد تضامني استراتيجي، ومصيري لكسب المعركة... وعلى هذا المفهوم الفكري والإنساني وقع التعاطف ومساندة الثورة من قبل الأشقاء المغاربة والعرب وباقي الإنسانية في العالم.)⁽³²⁾ وقد جاء التأكيد على هذه القيم والمعاني في

المواثيق اللاحقة (ميثاق الصومام 1956م، وبرنامج طرابلس 1962م)، كما جاء التأكيد على لسان المؤسسات الثورية ومنابرها الإعلامية، وتصريحات قادتها .

هكذا فإن فكرة الوحدة المغاربية والعربية، بدت معلما ثابتا و بارزا في أدبيات الحركة الوطنية قبل الثورة، والتزمت بها وثائق ونصوص الثورة التحريرية، كما عبرت عنها بصراحة في بيانها الأول سنة 1954م، وفي أرضية الصومام 1956م ، ثم باقي الهيئات والمنابر الثورية الأخرى... وليس بغريب أن بلدان المغرب العربي تمثل وحدة جغرافية متماسكة، وتركيبية اجتماعية متجانسة، وعمق تاريخي وحضاري واحد، ناهيك عن المصير المشترك، الذي دلت عليه شواهد التاريخ وأكدته نظرة وبصيرة الحكماء من المفكرين، والعلماء ورجال السياسة، وقادة الرأي المخلصين.

رابعا: البعد الإنساني

إن المتمعن في بيان أول نوفمبر، من حيث المحتوى والمضمون الفكري والسياسي ببعديه الثوري والإنساني، تجعلنا ندرك أن محرري هذه الوثيقة التاريخية حملوا مسؤوليتهم لإعلان الكفاح المسلح الهادف إلى تصفية النظام الاستعماري، إذ عبر البيان أن الثورة التي يدعو لها "موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعلى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية، أن يمنح أدنى حرية"³³

وجدير بالذكر أن قيادة الثورة أعلنت الكفاح المسلح ضد الهيمنة الاستعمارية جاء كبديل أمثل لكل الممارسات النضالية السلمية السابقة، التي ظلت الحركة الوطنية متمسكة بها في ظل الشرعية الدولية، لكن المستعمر الغاشم تنكر ككل مرة للحقوق المشروعة للشعب الجزائري. ولهذا فإن اعتماد أسلوب الكفاح المسلح جاء نتيجة حتمية للسياسة التعسفية

فرضتها طبيعة الاستعمار نفسها في الجزائر، الذي انتهج سياسة قمعية إجرامية أهدرت كل حقوق الإنسان، والدارس لهذه الحقبة التاريخية دراسة موضوعية وعلمية، استنادا على الوثائق الرسمية وغير الرسمية، والسماع إلى شهود العيان الذين تعرضوا لهذا التعسف الإنساني لا يسعهم إلا أن يحكموا بأن تاريخه في الجزائر فظيع وإجرامي، تقشعر له الأبدان لما خلفته هذه السياسة الإجرامية من شهداء ومعتوبين ذوي العاهات الجسمية والعقلية.

ورغم المعاناة اللاإنسانية من جراء القمع الاستعماري، وعلى حد تعبير الدكتور العربي ولد خليفة "... فالثورة ليست حربا عنصرية أو دينية، بل إن الحرب هي وسيلة ضرورية في مواجهة حاسمة بين شعب يكافح لتقرير مصيره، والنجاة من مخالب عدو أنكر وجوده، وسلط عليه كل أنواع القمع والتحقير والطغيان وبهذا المعنى فإن الحرب قد فرضت على الشعب الجزائري ولم تكن أبدا هدفا في حد ذاته"³⁴.

ويظهر البعد الإنساني العالمي أيضا في الأهداف الخارجية للثورة خاصة عندما تعرض البيان إلى مختلف وسائل الكفاح السلمية، والمقصود هنا الجهود والمساعي الدبلوماسية والسياسية لتعزيز الكفاح التحريري، للتأكيد من جديد على مشروعية مطالب الشعب الجزائري، وهذا من خلال "العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقية واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين"³⁵.

ويظهر جليا تمسك قيادة الثورة بالحل السلمي للقضية الجزائرية من خلال الصريح الذي يدعو إلى تفادي العنف..." وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدًا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعدنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشروعة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية

الطبية، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها".³⁶

وتجدر الإشارة إلى أن جبهة التحرير الوطني أعلنت في بيانها التاريخي عن اتجاهه السلمي إزاء الأقلية الأوروبية في الجزائر وكيفية ضمان حقوقها، إذا أكدت قيادة الثورة أن الجزائر ستضمن الممارسة الحرة لحقوق المواطنة وواجباتها لكل الفرنسيين الذين سيختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة البيان عن ذلك بما يلي:

"جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين، بما لهم من حقوق وعليهم من واجبات".³⁷

إذن فالأوروبيين لهم الاختيار بين اكتساب الجنسية الجزائرية وبين البقاء على جنسيتهم، وفي الحالة الأولى تكون لهم نفس الحقوق، وعليهم نفس الواجبات التي للجزائريين وعليهم، وفي الحالة الثانية فإن ذلك لا يمنعهم من العيش في الجزائر ومن احترام حقوقهم.³⁸

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أن بيان أول نوفمبر لم يكن دعوة للعنف اللاإنساني، بل دعوة للسلم وحفظ وحماية حقوق الإنسان بغض النظر عن جنسه أو عقيدته، إذ أكدت قيادة الثورة الرشيدة في بيانها التاريخي على التربة السليمة لكفاحها التحريري الرامي إلى بعث الدولة الجزائرية المبنية على احترام كرامة وحقوق الإنسان، والدفاع عن قيم الحرية والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الشعوب دون تمييز عرقي أو ديني، واحترام إرادته في تقرير مصيرها، واختيار النظام السياسي الذي ترضاه لنفسها، ورفض الميز العنصري، ونبذ العنف والتعصب، والدعوة إلى الأخوة بين

الشعوب، والسلام العالمي، والتضامن والتعاون، في إطار الاحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة كل دولة"³⁹

بهذه الدعوة سحبت الثورة وبيانها البساط من تحت أقدام الفرنسيين، ولم تبق لهم من مبررات لرفض الدعوة إلى السلام، وبالتالي إبطال المزاعم والدعاوي التي يمكن أن تروجها، وقد تتخذها ذريعة لإعلان حربها العدوانية ضد الجزائريين ، وأن ذهاب الجزائريين إلى الكفاح المسلح والثورة كانت بمثابة رسالة أخيرة وجهت لإقناع الفرنسيين بحقوقهم المشروعة التي قامت الثورة لأجلها حسب قول الدكتور عامر خيلة : (ولم تكن خيارا أو غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة صريحة لإعلان السلم، وإلزام الإدارة الاستعمارية بالامتثال للمواثيق والنصوص الدولية... وكانت الدعوة للمفاوضات دليلا قاطعا على نزع جبهة التحرير الوطني للسلم، واعتمادها العمل الدبلوماسي والسياسي، كأداة أساسية لفض النزاع بين الطرفين).⁽⁴⁰⁾

على الرغم من الضمانات التي قدمها البيان للفرنسيين حسب رأي الأستاذ (يوسف قاسمي)⁴¹ بشأن مصالحهم الثقافية، والاقتصادية المشروعة على أنها ستحترم، كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات وامتيازاتهم المحصلة بنفس الصفة، وتخيير المستوطنين بين البقاء في الجزائر وإمكانية احتفاظهم بجنسياتهم الأصلية بوصفهم "رعايا أجنب"، أو "التجنس" بالجنسية الجزائرية، ويكون وضعهم وضع المواطن الجزائري، المكفول الحقوق والواجبات بنص المواطنة. ناهيك عن استعداد "الجزائر المستقلة" أن تفتح صفحة جديدة مع "استعمار الأمس" على قاعدة المساواة والتعاون، والاحترام المتبادل...الخ. كل تلك الضمانات والإغراءات، لم تقنع القوى الكولونيالية الغاشمة لتمد يدها للجزائريين، وتسوي المشكلة سلميا، وهذا ما أكدته نص البيان : (وفي المقابل:

1. فإن المصالح الفرنسية ثقافية كانت أو اقتصادية، ومتحصل عليها بنزاهة، ستحترم، وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.
 2. جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر، يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية... أو يختارون الجنسية الجزائرية...
 3. تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر، وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل⁽⁴²⁾.
- التزمت الثورة بهذا المبدأ الإنساني في الحرب، وتقيدت بقوانين الحرب، المستمدة من الشريعة الإسلامية، والمواثيق الدولية: من حسن المعاملة لأسرى الحرب، وعدم تعذيبهم أو إيذائهم والاعتداء على شرفهم أو كرامتهم الإنسانية عكس ما فعل العدو حيث أسس مدارس للتعذيب، كمدرسة "جان دارك" سكيكدة سنة 1957م... وغيرها

تلك إذا خلاصة الرسالة الإنسانية والأخلاقية للبيان، ولثورة نوفمبر 1954 في كل مسارها، حيث نظرت إلى الإنسان بكونه: كائنا آدميا وأخلاقيا، قبل أن يكون "مشروع سياسة" أو "حرب" في يد محترفي السياسة، ومجرمي الحرب، وقد اتخذت الثورة الجزائرية لنفسها منهجا في التعامل، وحل المشاكل قائم على روح السلم، وقيم الشريعة الإسلامية السمحة، والمثل الإنسانية العليا. فكان مشروعها في السلم والحرب، هو مشروع السلام الإنساني، وحماية الحريات والحقوق، واحترام الأخوة الإنسانية.

لقد اهتمت الثورة الجزائرية بالإنسان الذي كان يمثل في نظرها الركيزة الأساسية، لأنها كانت تهدف إلى تحريره من العبودية الاستعمارية ، ولأجل ذلك كان هدف الثورة في واقع الأمر ليس تحرير الأرض وما تنطوي عليه من جبال وواديان وهضاب وصحاري وغابات فقط، بل تحرير العنصر البشري الذي يعطي للأرض بعدها الإنساني. فالإنسان الجزائري هو رأس المال الكبير

بالنسبة للثورة التي راهنت عليه وعملت على كسبه من أجل إثبات وجودها وإنشاء بنائها الاجتماعي.

ويظهر البعد الإنساني والعالمي أيضا في الأهداف الخارجية للثورة خاصة عندما تعرض البيان إلى مختلف وسائل الكفاح السلمية، والمقصود هنا الجهود والمساعي الدبلوماسية والسياسية لتعزيز الكفاح التحريري، للتأكيد من جديد على مشروعية مطالب الشعب الجزائري، وهذا من خلال "العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقية واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين"⁴³.

ويظهر ذلك جليا في تمسك قيادة الثورة بالحل السلمي للقضية الجزائرية من خلال نص البيان الذي يدعو إلى تفادي العنف "وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدًا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعدنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشروعة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها"⁴⁴.

وهكذا ورغبة من جبهة التحرير الوطني في تحقيق السلم ميدانيا وفعليا قدمت للطرف الفرنسي مقترحات، ودعته للجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل حل النزاع سلميا وفقا للشرعية الدولية، على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية والوحدة الترابية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جبهة التحرير الوطني أعلنت في هذا البيان التاريخي عن اتجاهه السلمي إزاء الأقلية الأوربية في الجزائر وكيفية ضمان حقوقها، إذا أكدت قيادة الثورة أن الجزائر ستضمن الممارسة الحرة لحقوق المواطنة وواجباتها لكل الفرنسيين الذين سيختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة عبر البيان عن ذلك بما يلي: "جميع الفرنسيين الذين يرغبون في

البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين، بما لهم من حقوق وعليهم من واجبات.⁴⁵

إذن فالأوروبيين لهم الاختيار بين اكتساب الجنسية الجزائرية وبين البقاء على جنسيتهم، وفي الحالة الأولى تكون لهم نفس الحقوق، وعليهم نفس الواجبات التي للجزائريين وعليهم، وفي الحالة الثانية فإن ذلك لا يمنعهم من العيش في الجزائر ومن احترام حقوقهم.⁴⁶

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أن بيان أول نوفمبر لم يكن دعوة للعنف اللاإنساني، بل دعوة للسلم وحفظ وحماية حقوق الإنسان بغض النظر عن جنسه أو عقيدته، إذ أكد نص البيان في نظر (الدكتور بشير خلدون) على النزعة السلمية لكفاح الشعب الجزائري من خلال ثورته التحريرية الرامية إلى بعث الدولة الجزائرية المبنية على احترام كرامة وحقوق الإنسان، والدفاع عن قيم الحرية والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الشعوب دون تمييز عرقي أو ديني، واحترام إرادته في تقرير مصيره، واختيار النظام السياسي الذي يرضاه كنمط للحياة السياسية بعد الاستقلال، ورفض الميز العنصري، ونبذ العنف والتعصب، والدعوة إلى الأخوة بين الشعوب، والسلام العالمي، والتضامن والتعاون، في إطار الاحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة كل دولة⁴⁷

خلاصة :

ما يمكن استثماره من وثيقة بيان أول نوفمبر 1954م وما حملته هذا النص ، أنه وضع هدفا حيويا تمثل في محاربة الفساد، وتصحيح الاعوجاج، ورد قاطرة الكفاح الوطني إلى سكتها، لبلوغ الاستقلال. ومن ثم دعا إلى تشكيل جبهة

موحدة للتحرير الوطني، تفتح حضنها لكل الجزائريين، من كل الفئات الاجتماعية، والسياسية، لأجل الاندماج في معركة التحرير.

ولأجل ذلك تعد وثيقة البيان مرحلة التنظير الفكري، والتنظيم السياسي والمؤسساتي للثورة، هذه المرحلة التي سيلعب فيها نشاط الحركة الوطنية من البيانين والشيوعيين والطلاب وغيرهم، الدور الكبير والحيوي فيها. وبصورة إجمالية يمكن لنا إبراز أهمية نص بيان أول نوفمبر 1954م، وموقعه في سياق الثورة ومسارها، من خلال المنجزات التي حققتها الثورة في مهدها الأول :

أولاً: التوحيد السياسي والاجتماعي لأغلبية الشعب ونخبه السياسية والفكرية والوطنية، تحت لواء "جبهة التحرير الوطني" الجناح السياسي، و"جيش التحرير الوطني" الجناح العسكري للثورة. ثانياً: التأكيد على الوحدة الجغرافية للجزائر، وضمان الوحدة الترابية لها في حدودها النهائية.

ثالثاً: التأسيس للدولة الوطنية المستقبلية المستقلة، ذات الطابع الجمهوري والبعد الاجتماعي، والممارسة الديمقراطية الحرة. وصاحبة السيادة في قراراتها وخياراتها الكبرى، ضمن إطار إسلامي، ثقافي، حضاري. معززة لدوائر الانتماء الطبيعي لها: المغاربي، العربي، والإسلامي، بل حتى الإفريقي والعالمي.

رابعاً: التأكيد على الطابع السلمي للتفاوض المشروط، كأسلوب لمنطق الثورة بهدف تحصيل الاستقلال، وطي صفحة الاستعمار، وبداية صفحة جديدة لمعالجة قضايا المستقبل في كنف الاحترام والتعاون مع عدو الأمس، دون نسيان الذاكرة التاريخية للشعب الجزائري أو إهمالها،

باعتبارها جزء من كينونته وتطوره التاريخي، وحق الأجيال القادمة في معرفتها وتقويمها.

وبالتالي لقد جاءت وثيقة بيان أول نوفمبر 1954م مرصعة بالكثير من المبادئ والقيم الفكرية التحررية والإنسانية، كالبعد الجماهيري، كذلك الأمر بالنسبة للبعد الإسلامي للثورة ومشروع التحرير الوطني وآفاقه، فقد حظي هو الآخر بالحضور القوي، والوضوح التام في نص البيان، وفي ذلك حسم صريح لمرجعية الثورة الفكرية والإيديولوجية، وانتماء الجزائر الحضاري. ومن ثم فقد اعتبر موقع الإسلام في مكانة المناع الطبيعي، والحصن الذي يلجأ إليه للاحتماء به في اللحظات الحرجة والصعبة، وقد لعب دور المغذي والمحرك الضخم والفعال للوطنية المحاربة في تلك المرحلة على الأقل . هكذا استعمل الإسلام بوصفه مرجعية للدولة الوطنية المزمع إنشاؤها، كما وظف للتعبير عن هوية الثورة ومشروع المجتمع وانتماء الجزائر الحضاري.

من القضايا الأخرى التي تضمنها نص البيان ، تأكيد على مبدأ الوحدة المغاربية بهذا جاء التعبير عن وحدة المعركة، الانتماء، والمصير. فالنظرة الحدودية في البيان كانت ذات بعد تضامني واستراتيجي لكسب معركة التحرير الآنية، ثم معركة المستقبل الحضارية لاحق .

الهوامش :

-
- (1) النصوص الأساسية لجهة التحرير، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والتكوين (حزب جبهة التحرير الوطني) ، ص04
 - (2) المصدر نفسه والصفحة.
 - (3) المصدر نفسه والصفحة.
 - (4) يوسف قاسمي ، موثيق الثورة الجزائرية (1954-1962) دراسة تحليلية نقدية ، أطروحة دكتوراه في التاريخ (2008-2009) غير منشورة – ص: 122
 - 5 - النصوص الأساسية لجهة التحرير ، ص05
 - 6 المصدر نفسه والصفحة
 - (7).النصوص الأساسية لجهة التحرير، مصدر سابق، ص05
 - (8)المصدر نفسه والصفحة.
 - (9)سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، ص267.
 - (10) النصوص الأساسية لجهة التحرير، ص04.
 - 11 يوسف قاسمي ، موثيق الثورة الجزائرية (1954-1962) ، ص: 124
 - 12 النصوص الأساسية لجهة التحرير، ص05.
 - (13)عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص86.
 - 14 Benyoucef Benkhada : les origines du 1er Novembre ,ed-dahlab-alger- p222
 - (15) رايح لونيبي، بيان أو نوفمبر وأسس الدولة الوطنية (الجزور الفكرية والمضمون)، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، العدد7، نوفمبر 2002، ص26.
 - (16) النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني، ، ص12.
 - (17) لونيبي، مرجع سابق، ص26.
 - 18 يوسف قاسمي ، موثيق الثورة الجزائرية (1954-1962) ، ص: 126
 - (19) النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني ، ص7-8.

- (20) حربي محمد، ترجمة : نجيب عباد وصالح المثلوثي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موقف للنشر، الجزائر، ص169.
- (21) مالك بن نبي، ترجمة : عبد الصبور شاهين: مشكلة الثقافة، ط4، دار الفكر، بيروت، 1984، ص43.
- (22) النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني، ص81.
- (23) يوسف قاسمي ، موانيق الثورة الجزائرية (1954-1962) ، ص: 128
- (24) سعيد عليوان، قيم الإسلام في موانيق الثورة الجزائرية (بيان أول نوفمبر، ميثاق الصومام 56، وبرنامج طرابلس 1962) كتاب القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية ، جامعة قسنطينة ، دار الهدى ، الجزائر ، ص32-39.
- (25) عميراي حميدة، فاتح الثورة الجزائرية، مقارنة بالثورات العالمية، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية ، العدد09، السنة2004، ص18.
- (26) George A Taliasdoros, la culture politique arabo-islamique et naissance du nationalisme Algerien 1830-1962, p63
- (27) محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، دار الأمة، الجزائر، ط1، ص07.
- (28) يوسف قاسمي ، موانيق الثورة الجزائرية (1954-1962) ، ص: 129
- (29) النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني، ، ص05
- (30) النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني، ص05.
- (31) رايح لوئيسي، بيان أو نوفمبر وأسس الدولة الوطنية (الجدور الفكرية والمضمون)، ص36
- (32) مسعود خرنان، الوحدة المغاربية من خلال موانيق الثورة الجزائرية، كتاب القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية ، جامعة قسنطينة ، دار الهدى ، الجزائر ، ص280-281.
- 33- النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني، ص06.

-
- 34- محمد العربي ولد خليفة، الثورة الجزائرية ومكاسمها الباقية ، مجلة المصادر، من منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثاني، 1420 هـ/1999م، ص 83.
- 35 النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني، ص 06.
- 36 المصدر نفسه والصفحة
- 37 المصدر نفسه ، ص 12
- 38- عامر رخيلا، البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، مجلة المصادر، العدد السابع 1423 هـ/2002م، ص 53.
- 39- بشير خلدون، المرجعية التاريخية لثورة نوفمبر 1954 ، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى ، العدد الثاني، 1419/1999 م، ص 43.
- (40) المرجع السابق، ص 54.
- 41 يوسف قاسمي ، موثيق الثورة الجزائرية ، ص 130 .
- (42) النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطنية ، ص 12.
- 43 النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطنية ، ص 11
- 44 المصدر السابق والصفحة .
- 45 المصدر نفسه ، ص 12.
- 46 عامر رخيلا ، البعد الانساني في الثورة الجزائرية ، ص 53
- 47- بشير خلدون، المرجعية التاريخية لثورة نوفمبر 1954 ، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى ، العدد الثاني، 1419/1999 م، ص 33.